

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/2/JPN/3
3 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية

جنيف، ٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥ (ج)
من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

اليابان*

هذا التقرير هو موجز للورقات المقدمة من ٢٣ من أصحاب المصلحة^(١) إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو استنتاج يتصلان بمطالبات محدّدة. وذكّرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما أنه بقدر المستطاع لم يجر تغيير النصوص الأصلية. والافتقار إلى معلومات عن مسائل محدّدة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يُعزى إلى عدم تقديم أصحاب المصلحة ورقات بشأن هذه المسائل بعينها. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة لجميع الورقات الواردة. وبالنظر إلى كون دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير تتصل في المقام الأول بأحداث وقعت بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

١- أفاد الاتحاد الياباني لرابطات المحامين، والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية اليابانية المعنية بحقوق الإنسان، وشبكة التضامن اليابانية الشاملة لتسوية قضية "نساء المتعة" بأن وزارة الخارجية التمسّت عن طريق الإنترنت معلومات لاستخدامها في إعداد التقرير الذي ستقدمه الحكومة للاستعراض الدوري الشامل. وأفادت شبكة التضامن اليابانية الشاملة لتسوية قضية "نساء المتعة" بعدم تنظيم المشاورات المتفق عليها حتى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨^(٢).

ألف - نطاق الالتزامات الدولية

٢- أوصت منظمة العفو الدولية واللجنة العمالية اليابانية لحقوق الإنسان بالتوقيع على البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبالتصديق عليهما^(٣). ودعا اتحاد المنظمات النسائية اليابانية الدولة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤). ولاحظت اللجنة العمالية اليابانية لحقوق الإنسان أيضاً أن اليابان لم تتخذ بعد تدابير لسحب التحفظات المقدمة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأوصت بأن تنضم الحكومة إلى الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري للنظر في الشكاوى^(٥).

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٣- لاحظ الاتحاد الياباني لرابطات المحامين أن جميع المعاهدات التي تصدق عليها اليابان تعتبر وفقاً للدستور، الذي ينص على الالتزام بتنفيذ المعاهدات، جزءاً من القانون الداخلي، وتكون لها نفس القوة الإلزامية المحددة لهذا القانون^(٦). ولاحظت منظمة العفو الدولية أن الحكومة لم تنفذ عدداً من التوصيات التي قدمتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان لتعزيز التشريعات الوطنية لحقوق الإنسان^(٧). ولاحظت منظمة البقاء الثقافي أنه على الرغم من النص في المادة ١٤ من الدستور على منع التمييز العنصري فإنه لا يوجد حتى الآن قانون يسمح للأفراد أو الجماعات المعنية بطلب الانتصاف القانوني بسبب التمييز^(٨). وأشارت الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية اليابانية المعنية بحقوق الإنسان إلى عدم وجود إطار للانتصاف من التمييز الذي يتعرض له الأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية، والأشخاص المنتمين إلى مجموعات الأقليات مثل العائدين من الصين، والأينو، وأهالي أوكيناوا، والكوريين الزاينيشي (الكوريون الذين يعيشون في اليابان)، وشعب بوروكو، والمهاجرين والأجانب^(٩).

٤- ولاحظ الاتحاد الياباني لرابطات المحامين أن المحاكم تحكم بالتعويض نظير الانتهاكات التي تقع لحقوق الإنسان ولكن لا تميل إلى تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كقواعد قانونية ملزمة، وتتجاهل فيما يتعلق بتفسير المعاهدات تعليقات وآراء هيئات المعاهدات. ولاحظ الاتحاد الياباني لرابطات المحامين أيضاً أنه نظراً لاقتصار أسباب الطعن أمام المحكمة العليا على مخالفة الدستور فإن المتقاضين لا يجوز لهم الاحتجاج مباشرة بانتهاك معاهدة دولية^(١٠).

جيم - الهيكل المؤسسي والحقوق إنساني

٥- لاحظ الاتحاد الياباني لرابطات المحامين، والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية اليابانية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية أن اليابان لم تنشئ حتى الآن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس^(١١). ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، تتبع لجنة حقوق الإنسان القائمة وزارة العدل، وهذه الوزارة مسؤولة أيضاً عن السجون، ومراكز الاحتجاز، ومراكز الهجرة. ولاحظت منظمة العفو الدولية أن افتقار هذه اللجنة إلى الاستقلال، طبقاً لتشكيلها، يخل بقدرتها على العمل بصورة فعالة وعلى الدفاع عن حقوق الإنسان دون الخوف من المساءلة. ولاحظت منظمة العفو الدولية كذلك أن الاتصال الوثيق بين لجنة حقوق الإنسان ووزارة حكومية قد يثني الضحايا وذويهم وأفراداً آخرين أو منظمات أخرى عن تقديم الشكاوى خوفاً من الأعمال الانتقامية أو لعدم توقع الحصول على الإنصاف^(١٢).

دال - التدابير السياسية

٦- لاحظ الاتحاد الياباني لرابطات المحامين أن اليابان وضعت خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان^(١٣). ولاحظت الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية اليابانية المعنية بحقوق الإنسان أن اليابان عززت خطة العمل الوطنية لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ولكنها لم تضع برنامجاً منتظماً للتثقيف الموظفين الحكوميين في مجال حقوق الإنسان^(١٤).

ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٧- لاحظت منظمة العفو الدولية أن الحكومة لم تلتزم بالمواعيد المحددة لتقديم التقارير الدورية لهيئات رصد المعاهدات^(١٥). ورأت الشبكة اليابانية للتعليم من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين أن الحكومة ينبغي أن تستطلع رأي المجتمع المدني عند إعداد التقارير الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٦).

باء - تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١- المساواة وعدم التمييز

٨- لاحظ اتحاد المنظمات النسائية اليابانية أن المرأة تواجه أشكالاً مختلفة من التمييز^(١٧). ولاحظت رابطة المرأة اليابانية الجديدة أن الحكومة أضافت، عند مراجعة الخطة الأساسية للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٥، تعليقاً بشأن تفسير عبارة "خالية من التمييز بين الجنسين"، وحذفت الإشارة إلى الصحة/الحقوق الإنجابية. وأشارت الرابطة أيضاً إلى وجود أحكام تمييزية ضد المرأة في القانون المدني، لا سيما فيما يتعلق بالزواج والأسرة، مثل الحد الأدنى لسن الزواج (١٨ للرجال و١٦ للنساء)، وفترة الانتظار للزواج من جديد بعد الطلاق، واختيار اسم العائلة للزوجين، وأحكام التركات للأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية. وحثت الرابطة الحكومة على اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين بناءً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والدستور

الياباني^(١٨). وأشار الاتحاد الياباني لرابطات المحامين أيضاً إلى وجود أحكام تمييزية ضد الأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية، لا سيما الأطفال المولودين لأب ياباني وأم أجنبية، لعدم ثبوت النسب بين الطفل وأبيه من الناحية القانونية في حالة عدم اعتراف الأب بالطفل قبل مولده^(١٩).

٩- ولاحظ الاتحاد الياباني لرابطات المحامين أن القانون الأساسي يمنع التمييز ضد المعوقين باعتباره مبدأ أساسياً من مبادئ القانون ولكنه لا يقدم تعريفاً للتمييز ولذلك فإنه ليس كافياً للانتصاف القضائي^(٢٠). ولاحظت الشبكة اليابانية للتعليم من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين أن اليابان من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن، وفقاً للمنظمات الحكومية المعنية بشؤون المعوقين، لا تعكس الترجمة الحكومية المؤقتة المضمون الكامل للاتفاقية ويلزم التصويب^(٢١).

١٠- ولاحظ البيان المشترك للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق السحاقيات والمثليين جنسياً ومشتبهى الجنسين وحاملي صفات الجنس الآخر وحاملي صفات الجنسين أنه لا يوجد قانون لمكافحة التمييز ضد هذه الفئات من الأشخاص^(٢٢). وطبقاً لهذه المنظمات، يعاني هؤلاء الأشخاص من الازدراء والإزعاج والتفرقة في المعاملة والعنف والجرائم التي ترتكب بدافع الكراهية ضد أشكال معينة من التوجه الجنسي والهوية الجنسية. وأشار البيان المشترك أيضاً إلى عدم السماح بالزواج من المثيل جنسياً، وأن الأشخاص الذين لا أطفال لهم فقط هم الذين يجوز لهم تغيير صفتهم في سجل الأسرة، وأنه لا يجوز المطالبة بمركز اللاجئ على أساس التوجه الجنسي، وأنه لا يجوز الحصول على تأشيرة دخول للقرين من جنسية مختلفة بناء على العلاقة القائمة بينهما^(٢٣). وأوصت المنظمات غير الحكومية المذكورة بأن تصدر الحكومة قانوناً لمنع التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية في مجالات العمل والإسكان والضمان الاجتماعي والتعليم والخدمات الصحية، وبأن تكافح جرائم الكراهية وتمنع العنف والإزعاج القائمين على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وبأن تكفل معالجة القضايا والاحتياجات والحقوق المتعلقة هؤلاء الأشخاص والوقاية والدعم والرعاية والعلاج لهم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي^(٢٤).

٢- حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه

١١- أبرز الاتحاد الياباني لرابطات المحامين، ومنظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية، ومنظمة العفو الدولية اهتمام المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بعقوبة الإعدام^(٢٥). ولاحظت منظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية أن عدد السجناء الذين ينتظرون تنفيذ الإعدام قد تضاعف منذ عام ٢٠٠٣ وأنه في سنة ٢٠٠٧ وحدها حكم على ٤٦ شخصاً بالإعدام، وهو أكبر عدد يحكم عليه بهذه العقوبة منذ عام ١٩٨٠^(٢٦). ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، تنفذ عقوبة الإعدام سراً، ويخطر المحكوم عليهم بذلك قبل ساعات فقط من التنفيذ، ولا يخطر ذويهم بذلك سلفاً. ولاحظت منظمة العفو الدولية أيضاً أن وزير العدل أعلن صراحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ أنه يلزم تبسيط عملية الإعدام وإلغاء الإذن المطلوب من وزير العدل شخصياً لتنفيذ عقوبة الإعدام. وسيؤدي ذلك إلى تنفيذ أحكام الإعدام تلقائياً في غضون ستة أشهر من تاريخ انتهاء إجراءات الطعن في الأحكام. ولا توقف الإجراءات التالية للحكم، بما في ذلك التماسات الرأفة، تنفيذ الأحكام تلقائياً. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لاحتمال أن يؤدي ذلك إلى إعدام الأبرياء^(٢٧). وطلبت منظمة العفو الدولية

والاتحاد الياباني لرابطات المحامين من مجلس حقوق الإنسان أن يوصي حكومة اليابان بأن تعلن رسمياً وبقفاً مؤقناً لتنفيذ هذه العقوبة^(٢٨).

١٢ - وأفادت منظمة العفو الدولية، والاتحاد الياباني لرابطات المحامين، ومنظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية بأنه يجوز بموجب النظام المسمى *daiyo kangoku* احتجاز الأشخاص بمرفق الشرطة مدة تصل إلى ٢٣ يوماً دون توجيه اتهام إليهم^(٢٩). وأعربت منظمة العفو الدولية والاتحاد الياباني لرابطات المحامين عن قلقهما لعدم وجود مدة محددة للاستجواب، ومنع المحامين من الاتصال بموكليهم، وعدم تسجيل جلسات التحقيق. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لاستخدام النظام أعلاه روتينياً للحصول على "اعترافات" بواسطة التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقدمت مستندات بشأن مجموعة مختلفة من التدابير منها الضرب، والتخويف، والحرمان من النوم، والاستجواب من الصباح الباكر إلى وقت متأخر من الليل، وإلزام المشتبه فيه بالوقوف أو الجلوس في وضع معين فترات طويلة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أصدرت وكالة الشرطة الوطنية توجيهات بشأن الإجراءات المتعلقة بالتحقيق ولكن لاحظت منظمة العفو الدولية أنها لا تفي بالتوصيات المقدمة من لجنة مناهضة التعذيب. ووفقاً للاتحاد الياباني لرابطات المحامين، ثمة مشكلة أخرى هي عدم وجود مؤسسة محايدة للتحقيق في الشكاوي المقدمة من المشتبه فيهم المحتجزين بمرفق الشرطة^(٣٠). وأوصت منظمة العفو الدولية والاتحاد الياباني لرابطات المحامين بأن يطلب مجلس حقوق الإنسان من الحكومة اليابانية أن تلغي النظام المسمى *daiyo kangoku* أو أن تعدل هذا النظام ليتماشى مع المعايير الدولية، وأن تقدم الضمانات وتصدر التعليمات اللازمة للسماح للمحامين بالاتصال فوراً وبدون قيود بالمحتجزين، وكذلك بأن تسجل جميع التحقيقات بالوسائل الالكترونية^(٣١).

١٣ - ولاحظ بيان مشترك مقدم من مجموعة من المنظمات غير الحكومية هي مركز حقوق السجناء في اليابان، وقوة العمل المعنية باستعراض الهجرة، ومركز طوكيو للصحة النفسية وحقوق الإنسان (المسماة فيما بعد "شبكة مناهضة التعذيب") وجود زيادة في عدد السجناء في اليابان في السنوات الأخيرة. وأضاف البيان أنه صدر في عام ٢٠٠٦ قانون جديد هو "قانون المؤسسات العقابية ومعاملة السجناء المدانين"، وعدل هذا القانون في عام ٢٠٠٧، ويتضمن أحكاماً إيجابية مثل زيادة اتصال السجناء بالعالم الخارجي، وإنشاء لجان مستقلة لتفتيش السجون، وتحسين آليات الشكاوى، غير أن من المسائل التي تثير القلق أنه يجوز تجديد مدة الحبس الانفرادي بدون حدود، ويجوز استخدام نوع جديد من الأغلال مع الحبس الانفرادي، ولا يوجد التزام بالتحقيق في حالات الوفاة في السجون. وعلاوة على ذلك، أعربت شبكة مناهضة التعذيب عن قلقها لنوعية المساعدة الطبية المقدمة للسجناء وأوصت بأن تتولى وزارة الصحة الإشراف على الشؤون الصحية للمسجونين^(٣٢). ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية، تبين في الآونة الأخيرة أن التعذيب أصبح شائعاً في عدد كبير من السجون اليابانية، وفي عام ٢٠٠٧ تسبب التعذيب الذي ساهم فيه أحد الأطباء في سجن توكوشيما في وفاة سبعة من السجناء وانتحار سجين^(٣٣).

١٤ - وأشارت رابطة المرأة اليابانية الجديدة إلى وجود تقدم في التصدي للعنف ضد المرأة والعنف الجنسي، لا سيما فيما يتعلق بالإطار القانوني، حيث صدر قانون بشأن منع العنف المتري وحماية ضحايا هذا العنف (قانون العنف المتري)، وقانون بشأن منع بغاء الأطفال والمطبوعات الخليعة للأطفال، وقانون بشأن استخدام خدمات

التلاقي بالإنترنت من جانب الأطفال وغير ذلك من المسائل. غير أن الرابطة لاحظت أن القوانين المذكورة في حاجة إلى تعديل، ولاحظت أن قانون مكافحة البغاء الحالي يسيء إلى المرأة ولا توجد قواعد قانونية تقريباً بشأن المطبوعات الخليعة^(٣٤).

١٥ - وأبرز المركز الآسيوي - الياباني موارد المرأة أن اليابان من أكبر البلدان التي يتم فيها الاتجار بالنساء وذلك للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. وفي عام ٢٠٠٤، وضعت الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وعدّل بالتالي قانون مراقبة الهجرة والاعتراف باللاجئين لتمكين النساء اللاتي يتم الاتجار بهن من الحصول على تراخيص خاصة للإقامة. وتقرر أيضاً التزام المكاتب الاستشارية للمرأة المنشأة في المحافظات بتقديم الحماية المؤقتة للضحايا وتوفير ملاجئ خاصة لهن. غير أنه وفقاً للمركز، لا تزال المعايير المتعلقة بتحديد ضحايا الاتجار غير واضحة. وعملياً، يجوز القبض على النساء في الحملات التي تقوم بها السلطات لمكافحة الدعارة حتى ولو كانت هؤلاء النساء من ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويعامل عدد كبير من هؤلاء النساء في تلك الحالة معاملة المهاجرين غير الشرعيين ويتم ترحيلهن بدون محاكمة أو تعويض. ويؤدي الخوف من القبض والترحيل إلى سهولة استغلال هؤلاء النساء في صناعة الجنس من جانب الوسطاء ومن جانب المستفيدين أيضاً. ولاحظ المركز أيضاً عدم توفير المساعدة لهن، بما في ذلك الترجمة الشفوية والرعاية الطبية والمشورة والمساعدة القانونية للمطالبة بالأجور المستحقة لهن أو بالتعويض^(٣٥). وأوصى المركز بأن تكفل الوكالات الحكومية الحماية والدعم لضحايا العنف، بصرف النظر عن جنسيتها أو مكان إقامتهن، وبأن تحول دون تسليمهن لمكتب الهجرة^(٣٦).

١٦ - ولاحظت المبادرة العالمية للقضاء على جميع أشكال العقاب البدني للأطفال أن العقاب البدني للأطفال محظور كعقوبة جنائية وكإجراء تأديبي في المؤسسات العقابية. وتفيد التقارير بأن العقاب البدني محظور في مؤسسات الرعاية البديلة ومؤسسات الرعاية النهارية وأماكن إقامة الأطفال. غير أن المبادرة لاحظت أن رؤساء مؤسسات الرعاية الاجتماعية يمارسون السلطة الأبوية إلى حين العثور على كفيل للطفل أو حاضن له ويبدو أن العقاب البدني مباح في تلك الحالات. ووفقاً لقانون التعليم العام، لا يجوز توقيع العقاب البدني بالمدارس. غير أنه مباح بالمتزل. ويخضع الأطفال، وفقاً للقانون المدني (المادة ٨١٨)، للسلطة الأبوية. ويعاقب القانون الجنائي على العنف الذي يؤدي إلى إصابات بدنية، والعنف المعنوي والتخويف، ولكنه لا يمنع جميع أشكال العقاب البدني. ويشمل تعريف إساءة المعاملة في القانون المعدل لمنع إساءة معاملة الأطفال (الذي أصبح نافذاً اعتباراً من عام ٢٠٠٤) العنف الذي يسبب أو من المحتمل أن يسبب إصابات بدنية و"التصرفات والكلمات التي قد تضر بالأطفال". وتشمل القوانين ذات الصلة الأخرى قانون العقاب البدني ومسائل أخرى^(٣٧). وأوصت المبادرة بأن تصدر اليابان بصورة عاجلة قانوناً لمنع العقاب البدني للأطفال في جميع المواقع، بما في ذلك في المتزل^(٣٨).

٣- إقامة العدل وسيادة القانون

١٧ - طبقاً لمنظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية، يزيد معدل الإدانة في اليابان على ٩٩,٨ في المائة، مما يثير الشك جدياً في تطبيق "قرينة البراءة" في اليابان. وأحاطت هذه المنظمة علماً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ بأن تكفل الدولة الطرف القوانين والممارسات اللازمة لتمكين الدفاع من الاطلاع على جميع المواد والأدلة ذات الصلة لعدم الإحلال بالحق في الدفاع. وأضافت أنه على الرغم من إضافة مواد جديدة في التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية في عام ٢٠٠٤ بشأن

الكشف عن هذه المواد، فإن التزام النيابة بالكشف عن الأدلة لا يزال محدوداً ومبهماً. وبالتحديد، ليس هناك التزام على النيابة حتى الآن بالكشف عن أدلة البراءة^(٣٩).

١٨ - ولاحظ المركز الآسيوي - الياباني لموارد المرأة أنه يوجد في أنحاء مختلفة من اليابان بموجب اتفاق الأمن الثنائي ١٣٥ مرفقاً عسكرياً أجنبياً و٣٧ ٠٠٠ من العسكريين الأجانب. وتفيد البلاغات بوقوع حوادث كثيرة للاغتصاب والاختطاف والقتل من جانب العسكريين الأجانب. ووفقاً للمركز، تواجه الضحايا صعوبات كبيرة في الحصول على الانتصاف بسبب الشروط الواردة في اتفاق مركز القوات وعدم اتخاذ إجراء من جانب الحكومة اليابانية التي تعطي الأولوية للتعاون العسكري علاوة على عدم مراعاة القضاء الجنائي الياباني للفوارق بين الجنسين^(٤٠). وأوصى المركز بأن تكفل الحكومة الأمان للنساء والفتيات في المناطق المحيطة بالقواعد العسكرية الأجنبية وبأن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع الاعتداءات الجنسية والمحاكمة عليها. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تلتزم الحكومة بالتعاون من جانب الحكومة الأجنبية المعنية، بما في ذلك مراجعة الشروط المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات^(٤١). وأوصى المركز أيضاً بأن تبذل السلطات الحكومية المختصة، بما في ذلك وزارة الدفاع والشرطة، المزيد من الجهود لتمكين الضحايا من الوصول إلى القضاء^(٤٢). وأبرز اتحاد المنظمات النسائية الدولية أيضاً أوجه قلق مماثلة^(٤٣).

١٩ - وقدمت منظمة العفو الدولية، والمركز الآسيوي - الياباني لموارد المرأة، واتحاد المنظمات النسائية الدولية، والزمالة اليابانية من أجل المصالحة، ورابطة المرأة اليابانية الجديدة، واللجنة العمالية اليابانية لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى، المسماة فيما بعد بمجموعة المنظمات الحكومية رقم ١^(٤٤)، معلومات بشأن قيام الجيش الإمبراطوري الياباني باستعباد ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة جنسياً في الفترة من عام ١٩٣٢ تقريباً إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (موضوع "نساء المتعة")^(٤٥). فقد عانت الباقيات منهن على قيد الحياة من أمراض جسدية ونفسية، والعزل، والعار، وكثيراً من الفقر المدقع نتيجة لاسترقاقهن. وحكم في جميع القضايا التي رفعت أمام المحاكم اليابانية برفض الدعوى لأسباب إجرائية وموضوعية في التشريعات الوطنية، رغم اعتراف المحاكم بصورة مباشرة وغير مباشرة بمسؤولية القوات المسلحة اليابانية^(٤٦). ولاحظت عدة منظمات أيضاً أن التعويض الذي تمنحه الحكومة للباقيات منهن على قيد الحياة هو وسيلة لشراء سكوتهن. وتفيد التقارير أيضاً بأن الضحايا اللاتي يعشن بالخارج لا يتلقين هذا التعويض، وبأن الضحايا اللاتي يرفضن المبالغ المقدمة لهن من الصندوق الآسيوي للمرأة، وهو صندوق خاص أنشأه مديون يابانيون بمساعدة الحكومة اليابانية، لم يتلقين في أي وقت بعد ذلك رسالة اعتذار^(٤٧). وطلبت عدة منظمات من مجلس حقوق الإنسان أن يؤدي دوراً هاماً في دعوة الحكومة اليابانية إلى الاعتذار وتحمل المسؤولية القانونية وتعويض الضحايا قبل وفاتهن، وفي قبول توصيات المجتمع الدولي، بما في ذلك التوصيات المقدمة من الآليات المختلفة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة^(٤٨).

٤ - حرية الدين والعقيدة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

٢٠ - لاحظت منظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية أن عدة حكومات محلية طلبت مؤخراً من المدرسين والتلاميذ أداء النشيد الوطني، كيميغايو، وتقديم فروض الولاء لعلم هينومارو، في الحفلات العامة على الرغم من الجدل الكبير الذي يثار بشأنهما لكونهما من الرموز الرئيسية للإمبريالية اليابانية قبل الحرب

العالمية الثانية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، رأت المحكمة العليا أن توبيخ مدرس الموسيقى الذي رفض أداء النشيد باليانو ليس مخالفاً للمادة ١٩ من الدستور الذي يكفل حرية الرأي والفكر والضمير لجميع المواطنين^(٤٩).

٢١- لاحظت رابطة المرأة اليابانية الجديدة أن نظام المقعد الواحد للدائرة الانتخابية الواحدة الذي أدخل في عام ١٩٩٥ للانتخابات الوطنية هو السبب الرئيسي لعدم تمثيل المرأة بقدر كاف في البرلمان الياباني^(٥٠).

٥- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

٢٢- أعرب اتحاد المنظمات النسائية الدولية، والمركز الآسيوي - الياباني لموارد المرأة، ورابطة المرأة اليابانية الجديدة، وشبكة النساء العاملات عن القلق لحالة النساء العاملات^(٥١). ولاحظ المركز الآسيوي - الياباني لموارد المرأة ومنظمات أخرى أنه على الرغم من قانون معايير العمل وقانون تكافؤ الفرص في العمل اللذين يمتنع التمييز على أساس الجنس، وقانون العاملين المؤقتين لعام ٢٠٠٧، تقل أجور النساء عن أجور الرجال لنفس العمل، وتعرض النساء للإزعاج والاعتداء بسبب الجنس. وتعمل النساء أساساً في وظائف مؤقتة أو محددة المدة ولا يتمتعن بمزايا مثل الإجازة بأجر أو علاوات الأسرة. وأوصى المركز الآسيوي - الياباني لموارد المرأة ومنظمات أخرى بأن تمثل الحكومة لتوصيات منظمة العمل الدولية ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وبأن تتخذ تدابير تشريعية وإدارية فعالة للمساواة بين الرجال والنساء في الأجور وفرص العمل. وأوصت أيضاً بتعزيز آليات مراقبة وتعزيز معايير العمل القائمة^(٥٢).

٦- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق

٢٣- طبقاً لمنظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية، لم تستوف اليابان الحد الأدنى من التزاماتها الموضوعية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل توفير الغذاء الأساسي، والرعاية الصحية الأولية الأساسية، والإسكان الأساسي. وبينما اعتمدت اليابان "نظام بدل المعيشة" لمعظم المحرومين في المجتمع، فقد تبين مؤخراً في أنحاء مختلفة من البلد أن المسؤولين بالحكم المحلي يرفضون الطلبات المقدمة للحصول على البديل كما يشجعون أصحاب الطلبات بشدة على سحب طلباتهم. وسلطت المنظمة الأضواء على أشخاص كثيرين ماتوا بعد ذلك من الجوع. ولا تتخذ وزارة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية تدابير ملائمة لوقف هذه الممارسة^(٥٣). ووفقاً لرابطة المرأة اليابانية الجديدة، تعيش أكثر من مليون أسرة معيشية على الإعانات الاجتماعية ونصف هذه الأسر تقريباً من المسنين. وأفادت الرابطة أيضاً بأن الحكومة خفضت مستوى الإعانة الاجتماعية للأمهات غير المتزوجات والمسنين^(٥٤).

٢٤- وعلاوة على ذلك يوجد في اليابان، طبقاً لمنظمة حقوق الإنسان الآن/المركز الآسيوي للموارد القانونية، نحو ٢٠.٠٠٠ من المشردين الذين لا يمكنهم التسجيل في مكاتب العمل أو الاستفادة من خدماتها، والذين لا يحصلون على معاشات الشيخوخة أو العجز أو بدلات المعيشة لاعتبارهم من غير المستوطنين. وتوفر الحكومة المركزية والحكومات المحلية المأوى أو الإسكان ولكنها لا تساعد على الحصول على عمل^(٥٥). وأشارت رابطة القضاء على شرط الجنسية من نظام المعاشات التقاعدية باليابان، ورابطة تأييد المحاولات الرامية إلى الحصول على نظام عادل للمعاشات التقاعدية لسكان المستعمرات اليابانية السابقة، ومجموعة المحامين والمدافعين عن حقوق

المعوقين الأجانب الذين يعيشون في اليابان (المسماة فيما بعد "الرابطات المعنية بنظام عادل للمعاشات التقاعدية") إلى أنه على الرغم من مراجعة القانون الوطني للمعاشات التقاعدية في عام ١٩٨٦، فإن الأجانب الذين يقيمون في اليابان بطريقة مشروعة والذين يدفعون الاشتراكات المطلوبة لصندوق المعاشات يعاملون معاملة تمييزية ولا ينطبق عليهم النظام العام للمعاشات التقاعدية. وأشارت هذه المنظمات أيضاً إلى أن الدولة مسؤولة عن توفير الأمان للأشخاص المصابين بعاهاات جسدية أو نفسية^(٥٦).

٧- الحق في التعليم

٢٥- أشارت الشبكة اليابانية للتعليم والتقدم في مجال المساواة بين الجنسين إلى التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي للتعليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ رغم اعتراض أشخاص كثيرين على تعديله ومن بينها إلغاء المواد المتعلقة بالتعليم المشترك والمساواة بين الجنسين والتأكيد على التعليم في نطاق الأسرة. ولاحظت الشبكة إلغاء كلمة "الجنسين" وعبارة "نساء المتعة" والعدول عن عبارة "الأسرة المتنوعة" في الكتب المدرسية. ولاحظت أيضاً تعديل المناهج الدراسية والأخذ بنظام الامتحانات النهائية لتقييم الأطفال. وأفادت الشبكة بأن الأطفال يعانون من التوتر وأن المدرسين يعانون من طول ساعات العمل والتدريب. وأفادت أيضاً بأن مدرسين كثيرين يطلبون التقاعد مبكراً وبأن الانتحار مشكلة كبيرة بشأنهم^(٥٧).

٨- الأقليات والشعوب الأصلية

٢٦- أشارت منظمة البقاء الثقافي إلى الخطوات القانونية والرمزية التي اتخذت في اليابان في غضون السنوات العشرين الماضية للاعتراف بجماعة الأينو كشعب من الشعوب الأصلية وللقضاء على التمييز العنصري ضد هذه الجماعة، ولاحظت عدم متابعة هذه الخطوات بقوانين تنفيذية ملائمة لحماية التراث الثقافي لهذه الجماعة. وقد أقامت جماعة الأينو، التي يتراوح عددها بين ٣٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ نسمة، منذ عدة قرون في جزيرة هوكايدو الواقعة في الجزء الشمالي من المحيط الهادئ. وتولا تزال هذه الجماعة تعاني من التمييز نتيجة للهوية الثقافية الوطنية المنفردة لليابان وعدم وجود سبل انتصاف قانونية للتصدي للتمييز. ووفقاً للمنظمة، يتعرض أطفال الأينو للتمييز في المدرسة، ولم تدخل لغة الأينو في المناهج التعليمية، ولا يوجد تمثيل للأينو في البرلمان. ويملك الأينو الآن ١٠ في المائة فقط من أراضيهم الأصلية^(٥٨). وأشارت جمعية الشعوب المعرضة للخطر إلى أن الأينو من أشد سكان اليابان فقراً. وأشارت أيضاً إلى أنهم لا يزالون يكافحون للاعتراف بهم اعترافاً كاملاً وقبول ثقافتهم ولغتهم في المجتمع الياباني والاعتراف بأنهم من الشعوب الأصلية في القانون^(٥٩). وأعرب الاتحاد الياباني لرابطات المحامين عن قلقه بشأن التمييز ضد الأينو وكذلك ضد أقلية بوراكو^(٦٠).

٢٧- ولاحظت جمعية الشعوب المعرضة للخطر أن الأقلية الرئيسية في اليابان، وهي جماعة بوراكو التي يبلغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة، تعاني أيضاً من التمييز. وجماعة بوراكو من سلالة عريقة يرجع وجودها إلى عهد الإقطاع ومشهورة بأعمال الشعوذة والقتل. ولدى القضاء على نظام الإقطاع في عام ١٨٧١، أطلق القانون سراح هذه الجماعة ولكنهم لا يزالون يعانون من الإبعاد الاجتماعي نتيجة لتراثهم الطويل المعتم بالمحظورات والخرافات^(٦١).

٩- المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

٢٨- لاحظت منظمة العفو الدولية أن معدلات الاعتراف لملتسمي اللجوء بمركز اللاجئين في اليابان بطيئة وأنه لا توجد ضمانات كافية لمراجعة القرارات الصادرة بشأن اللجوء بطريقة مستقلة وقانونية حقاً. ويدعى أن إعادة تمت في بعض الأحيان بعد انتهاء الإجراءات الإدارية مباشرة دون تمكين ملتسم اللجوء من الطعن في القرار الصادر برفض اللجوء. ولاحظت منظمة العفو الدولية أيضاً أن قانون مراقبة المهجرة والاعتراف باللاجئين لعام ٢٠٠٦ لا يمنع صراحة إعادة ملتسمي اللجوء إلى بلدان من المحتمل أن يتعرضوا فيها للتعذيب^(٦٢). وأعربت شبكة مناهضة التعذيب عن قلق مماثل بشأن الإجراءات المتعلقة بمراجعة قرارات اللجوء ولاحظت عدم تقديم مساعدة قانونية على نفقة الدولة لهم^(٦٣).

٢٩- ولاحظت دائرة اليابانيين المشردين بسبب الحرب والعائدين من الصين إلى اليابان وأسرههم (الدائرة) أن حكومة اليابانية شجعت أثناء الحرب العالمية الثانية هجرة اليابانيين إلى منشوريا سابقاً التي أصبحت الجزء الشمالي الغربي من جمهورية الصين الشعبية حالياً. وعاد عدد كبير من الجيل الأول من هؤلاء اليابانيين وأسرههم إلى اليابان بعد إعادة العلاقات السياسية بين البلدين في الثمانينات. وتقدر الدائرة عدد العائدين وأسرههم بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي عام ٢٠٠٧، عدل البرلمان "قانون تعزيز العودة السريعة لليابانيين المشردين ومساعدتهم على الاعتماد على الذات بعد عودتهم" (القانون رقم ٣٠ لعام ١٩٩٤). غير أن الدائرة لاحظت أن القانون وتعديله لا يتضمنان أحكاماً لمعالجة التمييز ضد العائدين وأسرههم وأن العائدين فقط، وليس زوجاتهم أو الجيلين الثاني والثالث منهم، هم الذين يجوز لهم الاستفادة من تدابير الجبر^(٦٤).

١٠- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٣٠- أفادت منظمة العفو الدولية بأنه أدخلت بموجب التعديلات التي أحررت لقانون مراقبة المهجرة والاعتراف باللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إجراءات عاجلة لترحيل أي شخص يرى وزير العدل أن من المحتمل أن يكون من الإرهابيين. وبموجب هذه الإجراءات، وفقاً لمنظمة العفو الدولية، لا يجوز للأفراد الطعن في قرار الترحيل، بما في ذلك الأفراد الذي يملكون الحق في الحماية الدولية. وتشمل هذه الإجراءات، حسبما أشارت منظمة العفو الدولية، خطة لوضع 'قائمة للمراقبة'. ولا تزال الإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذه الخطة، بما في ذلك السلطة التي ستقوم بإعدادها والمعايير التي ستطبقها على الأفراد الذين سيدرجون بها محاطة بالسرية^(٦٥). وأوصت منظمة العفو الدولية بتنقيح قانون مكافحة الإرهاب ليتماشى مع المعايير الدولية، والنص على آليات فعالة للطعن في الإدراج 'بقائمة المراقبة'^(٦٦).

ثالثاً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

٣١- رحبت منظمة العفو الدولية بانضمام اليابان إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٧ والنص على منع الاتجار بالأشخاص في قانون العقوبات. غير أن المنظمة لا تزال تشعر بالقلق لعدم كفاية الحماية التي توفرها اليابان لضحايا الاتجار من الناحية العملية^(٦٧).

٣٢- وأبرزت شبكة التضامن اليابانية الشاملة لتسوية قضية "نساء المتعة" اعتراف المحاكم اليابانية بالضرر الذي لحقه الجنود اليابانيون بنساء المتعة ووصفت هذا الاعتراف بأنه من أفضل الممارسات. وأشارت الشبكة أيضاً إلى التعليق الذي قدمته محكمة طوكيو الجزئية في حكمها الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في قضية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بضحية للعنف الجنسي، على الرغم من رفضها لهذه المطالبة، بأنه يمكن حل هذه المسألة بتدابير تشريعية أو إدارية. ومن المأمول فيه بدرجة عالية أن توافق الحكومة على خطة جديدة لتسوية المسألة بناء على ملاحظة المحكمة ولكن لم يتخذ أي إجراء في هذا الشأن حتى الآن^(٦٨).

٣٣- ولاحظت الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية اليابانية المعنية بحقوق الإنسان أن المحاكم اتخذت في عدد قليل من القضايا القواعد الدولية لحقوق الإنسان أساساً لأحكامها. ففي عام ١٩٩٩، مثلاً، وفي قضية مُنع فيها أحد الأشخاص من الدخول في محل تجاري على أساس أنه أجنبي، تم الاحتجاج بالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري لإدانة صاحب المحل نظير ارتكابه فعل غير مشروع من أفعال التمييز العنصري. وفي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، صدرت لأول مرة أحكام تجيز الاستناد إلى الفقرة ٢ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز مباشرة فيما يتعلق بالتمييز على أساس الجنسية. ولا بد من توفير المزيد من التوعية للقضاة لزيادة استخدام الاتفاقيات الدولية بالمحاكم في المستقبل^(٦٩).

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

توصيات خاصة للمتابعة

٣٤- أوصت منظمة العفو الدولية بتنفيذ توصيات هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان على سبيل الاستعجال، بما في ذلك بإصدار وتنفيذ تشريعات ملائمة^(٧٠). ورأت اللجنة العمالية اليابانية لحقوق الإنسان أن الدولة ينبغي أن تنشئ هيئة خاصة لمتابعة التوصيات وتنفيذها وتقديم تقرير في الوقت المناسب إلى آليات حقوق الإنسان المعنية^(٧١).

٣٥- ولاحظت رابطة دعم الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج عدم التزام الحكومة بتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز في القانون وفي الممارسة الإدارية ضد الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق التسجيل والتركات^(٧٢).

٣٦- وكما ذكر في البيان المشترك المقدمة من مجموعة المنظمات غير الحكومية رقم ١، وعلى نحو ما أوصت به منظمة العفو الدولية أيضاً، ينبغي أن تقبل اليابان المسؤولية الكاملة عن نظام 'نساء المتعة'، وأن تعتذر عنه بغير تحفظ بطريقة توافق عليها أغلبية الضحايا، وتعترف علناً بالضرر الذي لحق بهن، وترد اعتباراً للأحياء منهن، وأن تقدم تعويضاً ملائماً لهن^(٧٣). ومن ناحية أخرى، لاحظت مؤسسة ديون الشرف اليابانية أن السلطات اليابانية تجاهلت حتى الآن استنتاجات وتوصيات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل الفريق العامل المعني بالأشكال المعاصرة للرق والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها العسكريون اليابانيون أثناء الحرب العالمية الثانية^(٧٤).

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٣٧- لاحظت الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية اليابانية المعنية بحقوق الإنسان الحاجة إلى دعم تقني دولي في المجالات التالية: تعزيز الإمام بحقوق الشعوب الأصلية ومفهومي "التمييز القائم على النسب" و"التمييز على أساس العمل والنسب"، وتعزيز المزيد من الفهم لأهمية المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وملاحم هذه المؤسسات، ووجود قانون شامل لمنع التمييز على أساس العرق أو الإثنية أو النسب، إلخ، وتهيئة القضاة والموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين في مجال حقوق الإنسان^(٧٥).

Notes

¹ The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org. (One asterisk denotes a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council.)

Civil Society

AI	Amnesty International*, London, UK
AJWRC	Asia-Japan Women's Resource Centre*, Tokyo, Japan
ASCW	Association for the Support of Children out of Wedlock, Japan
Associations for a Just Pension System	Joint submission - Association Working for the Abolishment of Nationality Clause from the Pension System in Japan, the Association of Supporting the Trial for Just Pension System for People from Former Colonies in Japan, the Pension Lawsuit and Plaintiff Group for Foreign Residents with Disabilities in Japan, Japan
CAT Network Japan	Joint submission - The Centre for Prisoners' Rights Japan (CPR); The Immigration Review Task Force (IRTF); The Tokyo Centre for Mental Health and Human Rights, Japan
CS	Cultural Survival*, Cambridge, Massachusetts (USA)
FUDANREN	Federation of Japanese Women's Organizations (FUDANREN), Japan
FJHD	Foundation of Japanese Honorary Debts*, The Hague, The Netherlands
GIEACPC	Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, London, UK
HRN-ALRC	Joint submission - Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre*, Tokyo, Japan
JANMSSI	Japan Action Network for the Military Sexual Slavery Issue, Tokyo, Japan
JASN	All-Solidarity Network - Japan All Solidarity Network for the Settlement of the "Comfort Women" Issue, Tokyo, Japan
JFBA	Japan Federation of Bar Associations*, Japan
JFOR	Japan Fellowship of Reconciliation*, Japan
JIHR NGO Network	Joint submission - Japan International Human Rights NGO Network and 50 signatory organizations: The International Movement Against All Forms of Discrimination and Racism (IMADR)*; Shimin Gaikou Centre (Citizens' Diplomatic Centre for the Rights of Indigenous Peoples)*; Asia-Japan Women's Resource Centre*; Peace Boat* ; Action for the Rights of Children (ARC); Ainu Association of RERA; Aomori Residents

Concerned about the Sayama Case; Asian Women's Empowerment Project; Association for Elimination of Pension Discrimination against Korean Residents; Association for Returnees from China; Association for the Support of Children out of Wedlock; Buraku Liberation and Human Rights Research Institute; Buraku Liberation League Central Headquarters; Centre for Prisoners' Rights; Citizens' Council for Human Rights Japan; Ebina Liberation Educators Association; Educators Association for Foreign Residents in Japan; Forum for Peace, Human Rights and Environment; Human Rights Now (HRN); International Network against Discrimination on the Internet (INDI); Japan Forum for Survivor or Consumer of Psychiatry; Japan International Human Rights NGO Network; Japan National Assembly of Disabled Peoples' International; Japan National Group of Mentally Disabled People; Japan Women's Council I Central Headquarters; Kalakasan - Migrant Women Empowerment Centre; Kanagawa Human Rights Centre; Korea NGO Centre; Korean Women Residents in Japan, MIRINE; Kyojokon; Multi-Ethnic 'Human Rights' Education Centre for the Pro-existence; National Christian Council of Japan Human Rights Committee of Foreigners Living in Japan; Network Addressing the Problem of Non-Inclusion in the National Pension Plan; Network against Discrimination and for Research on Human Rights; OCIC (Okinawa Citizens Information Centre); Organization of United Korean Youth in Japan; Peace & Rights, Hamamatsu; Release Education Laboratory; Research-Action Institute for the Koreans in Japan (RAIK); Rights of Immigrants Network in Kansai; Solidarity Network with Migrants Japan; Support Network for State Redress Lawsuits; The Ainu Association of Hokkaido; The association of supporting the trial for just pension system for people from former colonies in Japan; The Association of working for the abolishment of nationality clause from the pension system in Japan; The International Movement Against All Forms of Discrimination and Racism Japan Committee (IMADR-JC); The Japan Citizens' Coalition for the UN International Decade of the World's Indigenous Peoples (INDEC); The pension lawsuit and plaintiff group for foreign resident with disabilities in Japan; Women's Active Museum on War and Peace (WAM); Yuimaaru Ryukyu no Jichi.

JNEAGE

Japan Network on Education for the Advancement of Gender Equality, Japan

JWCHR

Japanese Workers' Committee for Human Rights*, Japan

JS1

Joint submission - Korean Women's Association United; MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society; People's Solidarity for Participatory Democracy; The Korean Council for the Women Drafted for Military Sexual Slavery by Japan, Seoul, Korea

LGBTI NGOs

Joint submission - Asia-Japan Women's Resource Centre (AJWRC)*; ARC-International; Centre for Gender Studies, International Christian University; FTM Nihon; Gay Friends for AIDS, PLACE TOKYO; GayJapanNews; ILGA-ASIA; International Gay and Lesbian Human Rights Commission (IGLHRC); Kanagawa Rainbow Centre SHIP; KANTO GAKUIN UNIVERSITY RAINBOW STAGE; Light Hearts; Office ZEN nature; PA/F SPACE; P-Flag Japan; Rainbow Pride Ehime; rainbow support net; Sexuality=Humanrights Est Organization;

	Shin-Osaka Counselling Room; STN21; Waseda University Sexual Minority Network; Yokohama Cruise network, Japan
NJWA	New Japan Women's Association*, Japan
The Service	Service for War-displaced Japanese in China, Returnees to Japan and the Families, Japan
STP	Society for Threatened Peoples*, Göttingen, Germany
WWN	Working Women's Network, Japan

² Japan Federation of Bar Associations, p. 1; Japan International Human Rights NGO Network, p. 1; the Japan All Solidarity Network for the Settlement of the "Comfort Women" Issue, p. 1.

³ Amnesty International, p. 5; The Japanese Workers' Committee for Human Rights, p. 5.

⁴ Federation of Japanese Women's Organisations, p. 1.

⁵ Japanese Workers' Committee for Human Rights, pages 1 and 5.

⁶ Japan Federation of Bar Associations, p. 1.

⁷ Amnesty International, p. 1.

⁸ Cultural Survival, p. 2.

⁹ Japan International Human Rights NGO Network, p. 2.

¹⁰ Japan Federation of Bar Associations, p. 1.

¹¹ Japan Federation of Bar Associations, p. 1; Japan International Human Rights NGO Network, p. 1; Amnesty International, p. 1; Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, p. 1.

¹² Amnesty International, p. 1.

¹³ Japan Federation of Bar Associations, p. 1.

¹⁴ Japan International Human Rights NGO Network, p. 3.

¹⁵ Amnesty International, p. 1.

¹⁶ Japan Network on Education for the Advancement of Gender Equality, p. 1.

¹⁷ Federation of Japanese Women's Organisations, p. 1.

¹⁸ New Japan Women's Association, pp. 1-2.

¹⁹ Japan Federation of Bar Associations, p. 5.

²⁰ Japan Federation of Bar Associations, p. 5.

²¹ Japan International Human Rights NGO Network, pp. 4-5.

²² Joint submission by the Asia-Japan Women's Resource Centre, ARC-International, Centre for Gender Studies, International Christian University; FTM Nihon, Gay Friends for AIDS, PLACE Tokyo, GayJapanNews, ILGA-Asia, International Gay and Lesbian Human Rights Commission, Kanagawa Rainbow Centre SHIP, KANTO GAKUIN University Rainbow Stage, Light Hearts; Office ZEN nature; PA/F SPACE; P-Flag Japan, Rainbow Pride Ehime, Rainbow support net; Sexuality=Humanrights Est Organization, Shin-Osaka Counselling Room, STN21, Waseda University Sexual Minority Network, Yokohama Cruise network.

²³ Asia-Japan Women's Resource Center, ARC-International, Center for Gender Studies, International Christian University; FTM Nihon, Gay Friends for AIDS, PLACE Tokyo, GayJapanNews, ILGA-Asia, International Gay and Lesbian Human Rights Commission, Kanagawa Rainbow Center SHIP, KANTO GAKUIN University Rainbow Stage, Light Hearts; Office ZEN nature; PA/F SPACE; P-Flag Japan, Rainbow Pride Ehime, Rainbow support net; Sexuality=Humanrights Est Organization, Shin-Osaka Counselling Room, STN21, Waseda University Sexual Minority Network, Yokohama Cruise network, p. 1.

²⁴ Asia-Japan Women's Resource Center, ARC-International, Center for Gender Studies, International Christian University; FTM Nihon, Gay Friends for AIDS, PLACE Tokyo, GayJapanNews, ILGA-Asia, International Gay and Lesbian Human Rights Commission, Kanagawa Rainbow Center SHIP, KANTO GAKUIN University Rainbow Stage, Light Hearts; Office ZEN nature; PA/F SPACE; P-Flag Japan, Rainbow Pride Ehime, Rainbow support net; Sexuality=Humanrights Est Organization, Shin-Osaka Counselling Room, STN21, Waseda University Sexual Minority Network, Yokohama Cruise network, p. 4.

²⁵ Japan Federation of Bar Associations, p. 3. See also Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre and Amnesty International.

- ²⁶ Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, p. 3.
- ²⁷ Amnesty International, p. 2.
- ²⁸ Amnesty International, p. 5; Japan Federation of Bar Associations, p. 3.
- ²⁹ Amnesty International, pp. 3-4; Japan Federation of Bar Associations, pp. 2-3; Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, p. 1.
- ³⁰ Japan Federation of Bar Associations, p. 3.
- ³¹ Japan Federation of Bar Associations, p. 2; Amnesty International, p. 5.
- ³² The Center for Prisoners' Rights Japan (CPR); The Immigration Review Task Force (IRTF); The Tokyo Center for Mental Health and Human Rights, pp. 1-2.
- ³³ Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, p. 3.
- ³⁴ New Japan Women's Association, p. 3.
- ³⁵ Asia-Japan Women's Resource Center, p. 5.
- ³⁶ Asia-Japan Women's Resource Center, p. 5.
- ³⁷ Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, p. 2.
- ³⁸ Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, p. 1.
- ³⁹ Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, pp. 2-3.
- ⁴⁰ Asia-Japan Women's Resource Center, p. 4.
- ⁴¹ Asia-Japan Women's Resource Center, p. 4.
- ⁴² Asia-Japan Women's Resource Center, p. 4.
- ⁴³ Federation of Japanese Women's Organisations, p. 2.
- ⁴⁴ Joint submission by the Japan All Solidarity Network for the Settlement of the "Comfort Women" Issue (JASN), as well as the Korean Women's Association United, MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, People's Solidarity for Participatory Democracy, The Korean Council for the Women Drafted for Military Sexual Slavery by Japan, the Japan Fellowship of Reconciliation (JFOR), New Japan Women's Association (NJWA) and the Japanese Workers Committee for Human Rights (JWCHR).
- ⁴⁵ See submissions from AI, AJWRC, FUDANREN, the Japan Action Network for the Military Sexual Slavery Issue (JANMSST), the Japan All Solidarity Network for the Settlement of the "Comfort Women" Issue (JASN), as well as the Korean Women's Association United, MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, People's Solidarity for Participatory Democracy, The Korean Council for the Women Drafted for Military Sexual Slavery by Japan, the Japan Fellowship of Reconciliation (JFOR), New Japan Women's Association (NJWA) and the Japanese Workers Committee for Human Rights (JWCHR).
- ⁴⁶ Amnesty International, p. 4.
- ⁴⁷ Japan Action Network for the Military Sexual Slavery Issue, p. 3.
- ⁴⁸ AI, AJWRC, FUDANREN, the Japan Action Network for the Military Sexual Slavery Issue (JANMSST), the Japan All Solidarity Network for the Settlement of the "Comfort Women" Issue (JASN), as well as the Korean Women's Association United, MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, People's Solidarity for Participatory Democracy, The Korean Council for the Women Drafted for Military Sexual Slavery by Japan, the Japan Fellowship of Reconciliation (JFOR), New Japan Women's Association (NJWA) and the Japanese Workers Committee for Human Rights (JWCHR).
- ⁴⁹ Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, p. 5.
- ⁵⁰ New Japan Women's Association, p. 5.
- ⁵¹ Federation of Japanese Women's Organisations, p. 2; Asia-Japan Women's Resource Center (AJWRC), p. 2; New Japan Women's Association, p. 4; Working Women's Network, pp. 1-5.
- ⁵² Asia-Japan Women's Resource Center, p. 2. See also New Japan Women's Association, p. 4; Working Women's Network, pp. 1-5.
- ⁵³ Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, p. 3.
- ⁵⁴ New Japan Women's Association, p. 4.
- ⁵⁵ Human Rights Now/Asian Legal Resource Centre, p. 3.

- ⁵⁶ The Association Working for the Abolishment of Nationality Clause from the Pension System in Japan, the Association of Supporting the Trial for Just Pension System for People from Former Colonies in Japan, the Pension Lawsuit and Plaintiff Group for Foreign Residents with Disabilities in Japan, pp. 1-4.
- ⁵⁷ Japan Network on Education for the Advancement of Gender Equality, pp. 1-4.
- ⁵⁸ Cultural Survival, p. 1.
- ⁵⁹ Society for Threatened Peoples, pp. 1-2.
- ⁶⁰ Japan Federation of Bar Associations, pp. 4-5.
- ⁶¹ Society for Threatened Peoples, pp. 1-2.
- ⁶² Amnesty International, p. 3.
- ⁶³ The CAT Network, pp. 2-3.
- ⁶⁴ The Service for War-displaced Japanese in China, Returnees to Japan and the Families, pp. 1-2.
- ⁶⁵ Amnesty International, pp. 1-2.
- ⁶⁶ Amnesty International, p. 5.
- ⁶⁷ Amnesty International, p. 4.
- ⁶⁸ Japan All Solidarity Network for the Settlement of the “Comfort Women” Issue, p. 4.
- ⁶⁹ Japan International Human Rights NGO Network, p. 3.
- ⁷⁰ Amnesty International, p. 5.
- ⁷¹ Japanese Workers’ Committee for Human Rights, p. 4.
- ⁷² Association for the Support of Children out of Wedlock, pp. 1-4.
- ⁷³ The Korean Women's Association United; MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society; People's Solidarity for Participatory Democracy; The Korean Council for the Women Drafted for Military Sexual Slavery by Japan, p. 1; The Japanese Workers Committee for Human Rights, pp. 4-5; Amnesty International, p. 5.
- ⁷⁴ The Foundation of Japanese Honorary Debts, pp. 1-5.
- ⁷⁵ Japan International Human Rights NGO Network, p. 5.

— — — — —